فقه الواقع في التراث السياسي الإسلامي

Understanding Reality in the Islamic Political Legacy

المؤلف: مدحت ماهر الليثي
Medhat Maher El-Lithy

عرض: محمود نمر النفار - Reviewed by Mahmoud Alnaffar

أصل الكتاب الذي بين أيدينا رسالةُ ماجستير في العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، أشرف عليها الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، ونوقشت عام 2010م، ونشرته الشبكة العربية للأبحاث والنشر ببيروت، عام 2015م، وقدمت له الدكتور هبة رؤوف عزت، والكتاب هو العدد الثاني من سلسلة الفقه الإستراتيجي التي يشرف عليها منتدى الفقه الإستراتيجي.

ليس مهمةً يسيرةً اختصارُ كتاب في صفحات مهما كانت مقدرة المختَصر، ولاسيّما إذا كان الكتاب عميق المغزى جديد المنهَج بالغ الطرافة كالذي بين أيدينا اليوم. وحسبنا في هذا المقام عرض ما يغري بقراءته وإيصال أهم أفكاره.

من خلال 560 صفحة حاول الباحث مدحت ماهر الليثي تقديم قراءة متماسكة ومعالجة شاملة للواقع السياسي في التراث السياسي الإسلامي، فعرض تصورات كلّ من الفقيه والأصولي والفيلسوف والمؤرخ للواقع السياسي، ومناهجهم المتنوعة في تبصرّه.

جاءت الدراسة في ثلاثة أقسام وخاتمة، تناول القسم الأول المدخل الفقهي في تصوير الواقع السياسي، والثاني المدخل الفلسفي، فيما تكفّل الثالث بالمدخل العمراني، وقد بيّن المؤلّف في القسم الأول كيف يقترب الفقيه من الواقع، وماهية هذا الواقع الذي يتفاعل معه، فالفقيه بحسب المؤلف "يرصد الواقع المتحقّق ويسجّل أحداثه؛ ليصوّر الواقع بها"، والفقيه إنما يتكلم عن "الواقع المعتاد، ويقدّر الممكن وقوعه فيه بحكم العادة الغالبة والتجارب والقدر المعقول من الأمور المشاهدة للجميع"، ومسلكه في ذلك تجريد الواقع "من عوالم الأشخاص المحددين والمؤسسات المتعينة، لتحلّ محلّها الأوصاف والأحوال والمهامّ والأشغال والممارسات والأفعال بعامّة، وليُجاب عنها بالأحكام من الحلال والحرام".

وبين يدي استكشاف الطريقة التي عالج بها الفقيه الظاهرة السياسية قدّم المؤلف مقدّمات أساسية تنَقَّل فيها من عموم الفقه إلى خصوص الفقه السياسي مستعرضًا محددات الإطار الفقهي العام لدراسة الواقع السياسي، ومنها ولج إلى المَعين الذي اختار منه مصادره، فحدّد معينه في الفقه السياسي المتخصّص ومصادره بثلاثة نماذج: نموذج الفقه المدرسي، ومثّل له بالإمام الماوردي ومؤلفه الأحكام السلطانية، ونموذج إعمال الأصول، ومثل له بالإمام الجويني ومؤلّفه غياث الأمم، ونموذج الاقتراب من العمل، ومثّل له بالإمام ابن تيمية ومؤلّفه السياسة الشرعية، ويتتبع المؤلف كل نموذج من هذه النماذج باحثًا عن مكنوناته شكلًا ومضمونًا ومنهجية يبتغي من ذلك بيان الإمكانيات التي يتمتّع بها تراث الأمة الفكري والسياسي.

يقترب الماوردي من الواقع السياسي اقتراب الفقيه، فالشرع حَكَم، والواقع محلّ حكم الفقيه، والأخير يصدر عن (الوحي والواقع نفسه)، وللماوردي في الواقع خبرة عالية؛ لكونه أحد الفاعلين السياسيين في عصره، أما طريقته في تصوير الواقع السياسي فيرسمها المؤلف منشورًا ثلاثي الأوجه: مؤسسي، وآخر بنائي وظيفي، ومدخل حضاري، ومن خلالها يتراءى له المجال السياسي على هيئات متنوعة: مؤسسات ومسؤوليات، وصلاحيات، ومقاصد، ويفصِّل المؤلف ذلك بشواهد الوحي والواقع، فيتناول مقارباته المتنوعة في الحقل السياسي بالوصف والتحليل والمقارنة والنقد.

وممّا يلفت نظر القارئ هنا الجهد الذي بذله المؤلف في اقتناص المجموعات المفاهيمية التي استلّها من مدونة الماوردي، فأسهب في عرضها وبيان دلالاتها ورسم سياقاتها المعرفية، أما الجويني فهو وإن تقاطعت منهجيته مع الماوردي إلا أنه كان حريصًا على تجاوزه؛ بل والتقليل من شأن مؤلَّفه، والتشكيك في علمه ومنهجه، لذا ركّز الباحث على إضافاته المنهجية، فأسهب في الحديث عن إعمال الجويني النظر الكلي، ومعالجته السياسية ضمن حركة المجال العام، وتأسيسه نظرية الواقع المقدَّر (الافتراضي).

وأهم معالم هذه الطريقة تجلّت في إعمال المدخل المقاصدي ونظرياته المتعلقة بالمصلحة، وتقعيد الفقه السياسي في مجملات، وتمييز المظنون من المقطوع، والنزعة نحو فقه إصلاحي.

وأما ابن تيمية فيرى المؤلف يقينه في قدرات الوحي ونصوصه على العطاء، فنراه يبرز جوامع السياسة (القواعد الجامعة في المجال السياسي)، وطريقته في تصوير الواقع السياسي التي تتدرَّجُ من بناء الهيكل وتَقصيده، مارَّة بعالم الأشياء –والأموال موضع عناية في رسالته؛ لتنتهي بالحقوق والنظام العام، وفي تنظيره هذا لا يفتر في أن ابن تيمية يؤكد مرجعية الشريعة وتحقيقها الصلاح الدنيوي كالأخروي.

وبذلك ينتقل الفقه مع ابن تيمية من (النظرية السياسية) إلى (العمل السياسي)، ومعه تحضر المقاصد، وتتوظف القيم، وتبرز مفاهيم (العدل والأمانة والرعاية والاجتهاد والشورى والنَّصَفَة)، وتتجلى في كل ذلك، وتتصل بالوظائف والأعمال.

ويختم المؤلف هذا القسم باستخلاص المنهجية الفقهية لإدراك الواقع السياسي وتصويره، فتنحصر محدداتها بالمصادر المعرفية (الوحي، والوجود–الواقع)، وتصوراتها الكلية، بـ(معتقدات الفقيه عن الوجود، والإنسان، والنفس الإنسانية، والحياة الاجتماعية والسياسية).

ثم يتناول الباحث تموضع الفقه والفقيه في معركة السياسة الشرعية ذات الطبيعة المعيارية مع أخرى وضعية، فلا يرى في هذه الطبيعة ما يحول دون قراءة الواقع ومطالعة الحوادث، وينقم على الفكر الوضعي الأوربي المعاصر تجاوزه الكلي والمطلق.

ثم يعرض بعض الآليات المنهجية المستفادة من الفقه السياسي (آلية التأويل المنهجي للنص، وآلية النمذجة المستفادة من النص والسيرة والتاريخ، وآلية الرصد المباشر باستعمال أداتي المشاهدة والتلقي، وآلية تكوين الخبرة السياسية واستعمالها).

ويستهلّ المؤلف القسم الثاني المعنون بـ(المدخل الفلسفي في تصوير الواقع السياسي) بمقدمة حول الفلسفة السياسية في السياق المعرفي الإسلامي، يخلص فيها إلى أنه إذا كان التفلسف هو أساس النظر فإن السياسة والنظر فيها هي تاج العلوم، ووقع اختياره على مدونة نصر الدين الفارابي المسماة بـ(آراء أهل المدينة الفاضلة) لبحث الظاهرة السياسية في الدرس الفلسفي.

يقف الباحث بين يدي صورة الواقع في فلسفة الفارابي مطوّلًا عند محددات المدخل الفلسفي وخصائصه وأهم مفاهيمه؛ بهدف تأصيل مقاربة الفيلسوف للواقع السياسي، والباحث وإن بدا أنه أسهب في بعض هذه المقدمات الفلسفية إلا أن البناء عليها بدون بيانها للقراء عسير.

إن الواقع السياسي عند الفارابي شبيه بالجسم البشري، فتتكون دولته (المدينة) من أعضاء (أشخاص) متفاضلة الفِطَر، يستعملون موارد (أشياء)، وتحكمهم تصورات (أفكار)، ولهم أحوال (فاضلة وغير فاضلة)، وغايات (سعادة حقيقية- موهومة)، وهناك تصور عضوي متكامل: رؤساء (حكام) بمثابة القلب إن لم يكونوا أنبياء فهم حكماء، خادمون (محكومون) بمثابة الأعضاء المتراتبة: بعضهم قيادي وبعضهم جنود، ولهذه المدينة بمكوناتها المتنوعة أسس (معرفة الحق، والنزوع إليه) ومقاصد، يتعاون الجميع لتحقيقها، وإنما تتمايز الدول بآرائها فتكون فاضلة او جاهلة.

يتناول الفيلسوف الواقع بصورة تجريدية وبشكل كليّ؛ لذا تتشكل تصوراته بواسطة التأمل من دون النظر في الواقع، وللفارابي بل للفيلسوف عدد من النظريات التي تقوم بوظائف التحليل والتفسير لظواهر السياسة.

يتعرض المؤلّف لنظرية تراتب الوجود السياسي عند الفارابي، وفيها يقترب الفيلسوف من الواقع ضمن دوائر من الكلّ إلى الجزء، فيبدأ بالمعمورة (دائرة البشرية)، فالأمة (الكيان الحضاري الحاضن)، فالمدينة الفاضلة (الدولة). ومن لفتات المؤلف الرائعة في هذا السياق خلوصه إلى أنه كلما تزايد منسوب القيمية والإيجابية في الدول تصاعد الميل النظري لدى الفيلسوف؛ في حين يزداد منسوب واقعيته كلما كان الواقع سيّئًا وكريهًا.

والدول أربعة نماذج عند الفارابي تقابل مدينته الفاضلة، فهي: جاهلية (تجهل المقصد السياسي والاجتماعي)، وفاسقة (آفة أهلها في الأفعال لا الأفكار)، ومتبدّلة (آفتها في الأفكار والأفعال معًا)، وضالّة (تظن في العقل الفعال آراء سيئة)، وحول هذه الأنماط يؤسّس الفارابي نظريته حول أنماط الدول والعلاقات بينها.

وفي كل دراسته السابقة يستعمل الكاتب أساليب النقد والتحليل والمقارنة للمفاهيم والأفكار والتصورات التي سادت كلًّا من الفلسفة السالفة والفلسفة المعاصرة؛ ليختم هذا القسم بتعداد وبيان عدد من آليات وأدوات وإجراءات التفلسف السياسي (آلية التجريد، آلية التصنيف، آلية الاستنباط، آلية النمذجة، آلية النظم المنطقي).

ثم ينتقل المؤلف في القسم الثالث إلى الحديث عن المدخل التاريخي والعمراني في تصوير الواقع السياسي، ويؤسس الباحث مدخله هذا على موسوعة الإمام ابن خلدون (المقدمة)، التي نقد فيها ابن خلدون عمليات التاريخ، وكتّابَ التاريخ الإسلامي قبله الذين اعتمدوا على مجرّد النقل من دون النظر في أصول العادات وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني.

وتقع السياسة عند ابن خلدون في قلب نظرية العمران، ويفارق منهجه طريقة الحكماء (المثالية المجردة)، والفقهاء (التشريعية النظرية)، ويُجَلِّي المؤلّف في مقدمته العديد من خصائص المدخل العمراني، لعل أهمها: حاكمية السنن للمجال السياسي، والتطور والتحول الدائم في الواقع، وميل الواقع نحو التوسع والتشعب كلما تطور العمران، وتردد الدولة بين أطوار السذاجة والنضوج والشباب والشيخوخة والقوة والوهن، وأهمية العنصر المالي في مسار النظام السياسي، إضافة إلى توظيف نظرية القيم والمقاصد في تصوير

الواقع السياسي وتقويمه، وبذلك يصبح التاريخ حيًّا مع ابن خلدون حيث يحضر الزمن (التقلب، والتحول، والنمو، والتطور...إلخ) ممزوجًا بالحركة الإنسانية.

ويقف الكاتب مطوّلًا عند المفاهيم الخلدونية، ويصنّفها في مجموعات (مفاهيم كيانات، ومفاهيم حالات، ومفاهيم علاقات وتفاعلات) يبحثها في سياقاتها المعرفية والسياسية، فنظام الحكم من المدخل العمراني جدّ مختلف، وفيه يُظهر ابن خلدون مفهومه الأثير (العصبية) محاولًا تخليصه من مذمّات الشرع، مميزًا بين العصبية بحق والعصبية بباطل، ليفسّر التاريخ الإسلامي وصراع علي بن أبي طالب ومعاوية، وخصوصًا في ضوئه.

والاقتصاد وفق الرؤية الخلدونية لا يكاد ينفكّ عن الواقع السياسي، وفيه يُظهر ابن خلدون مقولته الخالدة (الظلم مؤذِن بخراب العمران)، ولا يخفى على القارئ حفاوة الكاتب بهذا النموذج، وهو أمر مسوَّغ جدًّا، ولاسيّما أن موضوع كتابه: الواقع السياسي.

وفي الخاتمة يلخّص المؤلّف أبرز القضايا التي عالجها الكتاب، لكن أهمّ ما ورد فيها سؤاله: كيف يمكن الاستفادة من تجربة هذا التراث الفكري في تطوير الفكر المعاصر المتعلّق بعلم السياسة ومناهجه؟

ويعدّد بعض تلك الكيفيات، أهمها تأكيده أزمة نظرية المعرفة الغربية اليوم، وضرورة الاستفادة من توجيه منهج النظر السياسي، والتناول المنهجي من خلال المداخل التي اجترحتها الدراسة، وضرورة الحاجة إلى المدخل المعرفي غير السياسي في تكييف الظاهرة السياسية.

ولا يتّسع المقام هنا لتعداد الملاحظات على هذا السفر الرائع بعد هذه السياحة الشائكة والممتعة، ولعل مقامًا آخر يسمح بها، لكن تُمكن الإشارة على عجل إلى أمر مهمّ لاحظتُه وأشارت إليه د.هبة رؤوف في تقديم الكتاب، وهو حصر مَعِين الدراسة ومصادرها بكتب الفقه السياسي من دون الرجوع إلى كتب المنهج، وأعني بها في هذا السياق: كتب علم الأصول، حيث إنها ذاخرة بآليات وأدوات من شأنها تجلية ثروات في النظر إلى الواقع السياسي من منظور أصولي (منهاجي) لا تتكشَّف في الفقه السياسي ذي الصبغة العملية، ويزداد العتب على المؤلّف حين ندرك أن للجويني كتابًا في المنهج ككتاب البرهان، ولابن تيمية سِفْرًا كدرء تعارض العقل والنقل.

لكن رغم ذلك يبقى الكتاب الذي بين أيدينا إسهامًا جادًّا لتطوير دراسات فقه الواقع بوساطة مداخل الخبرة السياسية الإسلامية، ومع ذلك لا تزال مواطن منها تحتاج إلى مزيد من التدبر والتطوير، وأبعد من ذلك يحتاج هذا الجهد الكبير إلى مستوى آخر من العمل، وهو تنزيل هذا البحث لدراسة الواقع السياسي المعاصر من منظور حضاري إسلامي.